E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2004/WG.2/CP.7
8 December 2004
ORIGINAL: ARABIC

WTO IMF World Bank UNSD UNCTAD ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
بيروت، ١٤-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

موجز عن الأسس المتبعة في تجميع بيانات تجارة الخدمات وكيفية تصنيفها ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

بنـــك الكويت المركـــزي
إدارة البحوث الاقتصادية

موجز عن الأسس المُتبعة في تجميع بيانات تجارة الخدمات(*) وكيفية تصنيفها ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت

أدخلت الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٣ تغيرات ملموسة في هيكل ومكونات البنود المُتضمنة في حســـاب الخـــدمات ضـــمن إحصاءات ميزان المدفوعات. وكان في مقدمة هذه التغيرات، التمييز الواضح بين المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين عن تلك المرتبطة بالدخل، سواء كانـــت في شكل تعويضات عاملين أو عوائد على الاستثمارات الخارجية، وذلك خلافًـــا لتوجيهـــات الطبعة الرابعة للدليل سالف الذكر.

وبدايةً من عام ١٩٩٧، اضطلع بنك الكويت المركزي بإعـــادة تبويـــب إحصـــاءات ميـــزان المدفوعات لدولة الكويت في ظل توجيهات الطبعة الخامسة من دليـــل ميـــزان المـــدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ومن ثم، طبق بنك الكويت المركزي مفهوم "الإقامة" بمـــا يتطابق مع الأسس التي أرستها الطبعة الخامسة من الدليل سالف الذكر، وهي أسس تستند إلى مفهوم "مركز المصلحة الاقتصادية" وتقتضي الاستمرار في النشاط الاقتصادي لسنة أو أكثر. وكان لتطبيق التوجيهات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المـــدفوعات انعكاســـاته الواضحة على وضع حساب الخدمات لدولة الكويت، من حيث فصل بند "الدخل" عن حســـاب الخدمات وتخصيص حساب مستقل بذاته لهذا البند.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إعادة تبويب ميزان المدفوعات لدولـــة الكويـــت وفقًـــا للطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، قد تطلبت تنقيح مجموعة كبيـــرة مـــن نمـــاذج الإستبيانات المُستخدمة في عملية جمع إحصاءات ميزان المدفوعات، والتـــي يرســـلها بنـــك الكويت المركزي عادةً إلى المؤسسات والجهات الحكومية وغيـــر الحكوميـــة المقيمـــة فـــي الاقتصاد المحلي. ومما يذكر في هذا الصدد أن البيانات الخاصة بتجارة الخدمات يتم تجميعها

(*) أعدت هذه الورقة لتقديمها في "ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات" التي ستعقد في مبنى "الأسكوا" في مدينـــة بيـــروت خلال الفترة ١٤-١٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإعدادها بصورة دورية (سنويًا)، غير أنه لا تتوافر بيانات عن إحصاءات التجارة في الخدمات بحسب المعاملات مع أهم الشركاء التجاريين.

كذلك، لا يتم في الوقت الحالي تجميع بيانات عن الشركات الأجنبية التابعة FATS التي تعمل في مجال تجارة الخدمات في دولة الكويت، علمًا بأنه لم يكن مصرحًا للشركات الأجنبية ممارسة أنشطتها في دولة الكويت حتى صدور القانون رقم ٢٠٠١/٨ الخاص بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت. وتنص المادة الثانية من القانون سالف الذكر على أنه يحق للمستثمر الأجنبي ممارسة نشاطه الإستثماري في دولة الكويت سواءً بصفة مستقلة أو بمشاركة رأسمال وطني، كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه يمكن السماح بالترخيص لتأسيس شركات كويتية تكون فيها حصة الملكية الأجنبية ١٠٠% من رأس المال.

ونستعرض فيما يلي مصادر البيانات وطرق حساب التقديرات التي يعتمد عليها بنك الكويت المركزي في إعداد إحصاءات التجارة في الخدمات ضمن إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت.

هذا، ويعتمد بنك الكويت المركزي على المصادر التالية في تجميع البيانات عن تجارة الخدمات:

البند الفرعي	مصادر البيانات	طريقة حساب التقديرات
النقل		
الجانب المدين	توفّر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية معلومات عن تذاكر السفر. ويتم استيفاء قيمة الواردات على أساس سيف (وتشمل تكلفة شحن البضائع) بناءً على البيانات التي تعدها وزارة التخطيط.	يتم تقدير قيمة مدفوعات الشحن على أساس نسبة معينة من قيمة الواردات (سيف)
الجانب الدائن	يتم تجميع بيانات متحصلات نقل البضائع من نماذج الإستبيان التي تُرسل إلى شركة ناقلات النفط الكويتية وغيرها من شركات الملاحة المقيمة في دولة الكويت. وتستوفي بيانات الخدمات الأخرى المتعلقة بالنقل من خلال وكلاء شركات السفر الأجنبية (الجوية والبحرية والبرية).	يتم تقدير متحصلات النقل على أساس البيانات التي توفرها كل من الجهات المذكورة فضلاً عن المؤسسة العامة للموانئ وإدارة الطيران المدني.

البند الفرعي	مصادر البيانات	طريقة حساب التقديرات
السفـــر الجانب المدين	- استبيانات تستوفى بمعرفة الإدارة العامة للهجرة والجوازات بوزارة الداخلية وذلك عن أعداد المسافرين من المقيمين مُصنفة إلى كويتي وغير كويتي، وكذلك موزعة بحسب التوزيع الجغرافي لجهة سفرهم. - تقوم الوزارات والمؤسسات الحكومية باستيفاء إستبيانات بخصوص نفقات التعليم وحضور المؤتمرات والعلاج والبعثات الرسمية في الخارج	يتم تقدير نفقات السفر في الخارج في ضوء نتائج المسوحات التي يجريها بنك الكويت المركزي والتي أخرها المسح الميداني (بالعينة) الذي أجرى في مطار الكويت الدولي خلال الفترة (مارس- سبتمبر ٢٠٠٠).
الجانب الدائن	نماذج تستوفى بمعرفة الإدارة العامة للهجرة والجوازات بوزارة الداخلية بخصوص أعداد الزائرين لدولة الكويت، فضلاً عن المسوح الميدانية التي أُجري أخرها خلال الفترة (مارس- سبتمبر ٢٠٠٠).	يتم التقدير على أساس عدد الزوار غير المقيمين القادمين لدولة الكويت مضروبًا في متوسط إنفاق الفرد منهم خلال فترة زيارته
التأمين الجانب المدين		يقوم بنك الكويت المركزي بتقدير قيمة مدفوعات التأمين على البضائع كنسبة معينة من قيمة الواردات
الجانب الدائن	يتم الحصول على بيانات متحصلات التأمين من خلال استبيان يوجه إلى شركات ووكالات التأمين المقيمة في الاقتصاد المحلي	
التشييد الجانب المدين	توفر الوزارات والهيئات الحكومية بيانات عن المدفوعات المقدمة إلى شركات المقاولات غير المقيمة. ويلاحظ: أنه لا يسجل تحت هذا البند إلاّ العقود قصيرة الأجل، بينما تسجل العقود طويلة الأجل ضمن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات	
الجانب الدائن	تقوم شركات المقاولات المحلية بتوفير البيانات المتاحة عن المتحصلات من خدمات التشييد في الخارج.	

البند الفرعي	مصادر البيانات	طريقة حساب التقديرات
الخدمات المالية الجانبين الدائن والمدين	يتم الحصول على البيانات المتعلقة بالرسوم والعمولات وغير ذلك من الخدمات المصرفية والمالية من خلال نماذج تستوفى بمعرفة البنوك المحلية وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار وشركات الصرافة وشركات التأمين المقيمة في دولة الكويت.	
خدمات الإتصالات الجانبين الدائن والمدين	يتم تجميع البيانات في نماذج يرسلها بنك الكويت المركزي لتعبئتها من قبل وزارة المواصلات، بالإضافة إلى استبيانات تقوم بالإجابة عليها شركات الإتصالات المقيمة في دولة الكويت	
الخدمات الحكومية الجانب المدين	توفر كل من وزارة المالية ووزارة الخارجية البيانات المتعلقة بمصروفات البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج، هذا إلى جانب قيمة الخدمات التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية من جهات أجنبية نظير المشاريع الإنشائية (عقود قصيرة الأجل)	
الجانب الدائن	تجمع البيانات عن الخدمات الحكومية في ضوء التقارير التي تقدمها البعثات الدبلوماسية بدولة الكويت إلى وزارة الخارجية	
خدمات أخرى الجانبين الدائن والمدين	تعكس المتحصلات والمدفوعات في هذا البند عناصر مختلفة للخدمات أهمها الحاسب الآلي والمعلومات، رسوم الإمتياز والتراخيص، خدمات التأجير التشغيلي، وخلاف ذلك من خدمات الأعمال. وتُستقى البيانات الخاصة بهذا البند من الجهات المقيمة المعنية.	
تعويضات العاملين الجانب المدين	يتم استقاء هذه البيانات من خلال التقارير التي تقدمها جهات مقيمة تحصل على خدمات من قبل غير مقيمين. وتشمل هذه البيانات الخدمات الإستشارية والمهنية في مجالات مختلفة. وتُصنف تعويضات العاملين ضمن "خدمات أخرى" في ميزان المدفوعات. ويسعى بنك الكويت المركزي لتصنيف هذه البيانات كبند منفصل	

البند الفرعي	مصادر البيانات	طريقة حساب التقديرات
تحويلات العاملين الجانب المدين	يتم الحصول على عدد العاملين من المقيمين الأجانب من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية	يتم احتساب تحويلات العاملين على أساس عدد المقيمين الأجانب العاملين في دولة الكويت. ويُضرب هذا العدد في متوسط لقيمة التحويل يقدرها بنك الكويت المركزي بناءً على نموذج للإستبيان تم استيفاءه بمعرفة المقيمين الأجانب العاملين في دولة الكويت

ونود أن نذكر ختامًا أن إعداد إحصاءات تجارة الخدمات يُشكل مجالاً تستمر فيه الجهود التطويرية لبنك الكويت المركزي، لاسيما وأن التوجه نحو العولمة وما رافقه من إزالة العوائق أمام التبادل التجاري والمالي بين أغلب دول العالم، قد أسفر عن زيادة حجم الاستثمارات الدولية عالميًا، مما دعا المنظمات الدولية المختصة – ومنها الأمم المتحدة – إلى التوصية بالتوسع في تصنيف وتحليل مختلف عناصر إحصاءات تجارة الخدمات. وعلى صعيد دولة الكويت، انعكس التوجه نحو العولمة في صدور القانون رقم ٢٠٠١/٨ الذي يُعنَى بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الاقتصاد المحلي. ونظرًا لأهمية بند الخدمات في الاستحواذ على نصيب ملموس من التدفقات الاستثمارية الدولية، وانطلاقًا من العلاقة السببية بين إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين إحصاءات تجارة الخدمات من جانب الشركات الأجنبية التابعة FATS (والتي تُشكل، وفقًا لآخر توصيات المنظمات الدولية المُختصة، أحد المكونات التكميلية للإطار المفاهيمي لتطوير إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات)، يسعى بنك الكويت المركزي للحصول على البيانات اللازمة في هذا الخصوص، وذلك من خلال الإدارة المُختصة بضريبة الشركات في وزارة المالية، ومكتب الاستثمار الأجنبي في وزارة التجارة والصناعة، وذلك بغرض بناء قاعدة بيانات حول تجارة الخدمات للشركات الأجنبية التابعة (FATS).